

# نحو نموذج إسلامي للإعلام من أجل التنمية

ولاء إسماعيل مرسي أبو العباس تركي  
[Walaatorky83@hotmail.com](mailto:Walaatorky83@hotmail.com)

حنان إسماعيل إمام خليل

برنامج الماجستير - كلية الإعلام - جامعة القاهرة

تحت إشراف  
أ.د. بسيوني حمادة

بحث مقدم للعرض في :  
مؤتمر الاتحاد الدولي لبحوث الإعلام والاتصال  
International association for media and communication research  
( I A M C R )

23 – 28 JULY 2006

## مقدمة .

بالنظر إلي واقعنا العربي والإسلامي ، نجد انه لازال في ركب الدول النامية وذلك بالرغم من ظهور نماذج عديدة من بعد الحرب العالمية الثانية حاولت استخدام الإعلام لتحقيق التنمية مثل نماذج ليرنر ، ولبر شرام وروجرز ، إلا أن هذه النماذج لم تنجح بالشكل المرجو منها في مجتمعاتنا ورغم تطورها من مجرد نماذج خطية لا تعطي بالاً بالمشاركة إلي نماذج تهتم بالمشاركة ومن نماذج تعتمد علي الاتصال الرأسي فقط إلي نماذج أفقية الاتصال . إلا أن هذه التطورات لم تجد صدي بالنجاح في مجتمعاتنا بل علي عكس ما توقعته هذه النماذج حيث أنها وسعت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وأصبحت الدول النامية أكثر تبعية وتخلفاً بينما الدول المتقدمة ازدادت تقدماً وازدهاراً وخدمت هذه النماذج الرأسمالية الغربية بالأساس . ونجد إن هذه النماذج تجاهلت الخصوصية الثقافية لكل مجتمع ، واتهم بعضها الإسلام والعادات والتقاليد العربية بأنها مصدرراً للتخلف ، ونظراً لأن هذه العادات والتقاليد هي التي تشكل مجتمعاتنا وتعبّر عن ثقافتنا فأصبحت الدول العربية والإسلامية النامية أكثر تشتتاً حيث أنها لم تستطع تحقيق التنمية بمجتمعاتها من خلال الاعتماد علي تلك النماذج الغربية وفي ذات الوقت فقدت مرجعيتها الإسلامية وتمسكها بعاداتها وتقاليدها فلا حققت ذلك ولا تلك .

وقد انطلق د.بسيوني حمادة في طرح نموذج إعلامي للتنمية من منظور إسلامي (بسيوني حمادة، 2004) ويقوم هذا النموذج علي أربعة فرضيات أساسية لوسائل الإعلام إذا كان لها أن تعمل من أجل التنمية ؛ وهي أن تكون وسائل الإعلام حرة، مسؤولة ، مستقلة ، متعددة مع حث الدافع الإيماني لدي الجماهير لتفعيل الطاقة الإيمانية لديهم للمشاركة وهذا النموذج يتطلب قدراً من الحرية والمسئولية والاستقلال وهذا لا يتسنى إلا في مناخ ديمقراطي حر .. لذا يهدف البحث لاختبار مدى إمكانية تطبيق وتفعيل هذا النموذج في الوضع الحالي للمجتمع المصري ومعرفة معوقات تطبيقه وتتبع أهمية البحث من أهمية طرح هذا النموذج حيث أن هذا البحث يدرس الواقع الإعلامي لمقارنته بفرضيات النموذج الأساسية والوقوف علي أوجه الاختلاف والمعوقات التي تقف أمام النموذج وكيفية حلها لتفعيل النموذج.

### 1- قضية البحث :

منذ منتصف العشرينات ظهرت نماذج عديدة تحاول استخدام الإعلام من أجل التنمية ولكنها في مجملها ليست إلا انعكاساً لتجارب غربية في الأساس قامت علي ثقافة غربية وقضايا غربية ، وعلي الرغم من تطور هذه النماذج ذاتها إلا أن نتائج تطبيقها في مجتمعاتنا لم تكن ايجابية حيث لم تزد الدول النامية إلا فقراً وتخلفاً واتسعت الفجوة بين الدول المتقدمة الغنية والدول النامية الفقيرة.

وتشير تقارير التنمية إلي الوضع المتدني لمجتمعاتنا وما تعانيه من فقر وتخلف وخلل بين الريف والحضر وارتفاع نسبة الأمية ، ومن هنا ظهرت الحاجة للانطلاق من خصوصيتنا الثقافية وطرح نموذج للتنمية يساعد مجتمعاتنا علي النهوض والارتقاء بها ، أي تحقيق التنمية التي تقود نحو الحضارة . وقد خلص د. بسيوني حمادة إلي وضع نموذج إعلامي للتنمية من منظور إسلامي بحيث أن وسائل الإعلام إذا كان لها أن تسهم في تحقيق التنمية فعليها أن تكون : **حرة - مسؤولة - متنوعة - مستقلة** وتعمل بمخاطبة الدافع الإيماني لدى أفراد المجتمع . ويسعى هذا البحث لاختبار هذا النموذج في ضوء فرضياته الأساسية ومقارنتها بالواقع الإعلامي لمعرفة مقومات تطبيقه وآليات تفعيله .

## 2- البناء النظري :

نموذج التنمية الإسلامي Islamic development paradigm " بسيوني حمادة ، 2004 " يقدم هذا النموذج ( I.D.P ) طريقة بديلة لتحقيق التنمية في المجتمعات الإسلامية مستقيماً من النماذج الأخرى ، فالتنمية وجهود الاتصال التنموي تتطلب إعطاء الناس فرصاً متساوية للتعبير عن أنفسهم وكذلك مدخل متساوٍ للمعلومات وذلك يتفق مع المبادئ الإسلامية التي تتعلق بالمساواة والإخلاص والشفافية والمسئولية وأخلاقيات العمل والعدالة الاجتماعية وإزالة العوائق التي تعيق الفقراء من أن يلعبوا دوراً محورياً في تحديد مصيرهم والمشاركة في وضع أجندة التنمية بالإضافة إلى العناصر الروحية التي تولد طاقة ترقى بأي حضارة. ومن ثم فإن هذا النموذج ينظر للقضايا التنموية عن طريق الاتصال المتوازن والمتماثل بين الفقراء والأغنياء .

ونجد أن هذا النموذج يقوم على فرضيات أساسية وهو أن يكون الإعلام التنموي :

▪ حراً .

▪ مستقلاً .

▪ متنوعاً .

▪ مسؤولاً .

▪ حث الطاقة الإيمانية لتفعيل النموذج نحو التنمية .

ويدعو النموذج الإسلامي للتنمية الثقافات الأخرى ( الأسيوية - الإفريقية - ..... ) إلى تطوير نماذج مستقلة للاتصال التنموي خاصة بهم لضمان نجاح برامج التنمية.

## 3- الدراسات السابقة :

تم تناول الدراسات السابقة خلال أربعة محاور رئيسية :

### 1- دراسات تنظرية ونقدية لنماذج التنمية.

تناول هذا المحور النماذج التنموية الغربية وقامت بنقدها وكذلك وضع البديل وأوضحت معظم نتائج هذه الدراسات فشل النماذج التنموية الغربية في مجتمعاتنا لعدم اهتمامها بالخصوصية الثقافية لكل مجتمع وكذلك نظرتها للإسلام باعتباره مصدر للتخلف واهتمامها بالتنمية الاقتصادية المجردة ( بسيوني حمادة ، 2004 ) .

ويعد عقد السبعينات حقبة جديدة في مجال الاتصال الدولي وبحوث التنمية لظهور اتجاهات فكرية نقدية لنماذج التنمية الغربية التي تفترض أن تنمية العالم الثالث يجب أن تتبنى النموذج الغربي للتنمية وأن الاتصال لابد أن يلعب دور هاماً في تحقيق التنمية وهكذا ظهرت انتقادات مختلفة للنموذج الغربي للتنمية، وكان من أهم هذه الانتقادات منصباً على " الانحياز أو الميل الغربي" وقد أدى ذلك الانحياز إلى نشوء وضع يحتم تبعية الدول الفقيرة المتخلفة واعتمادها من الناحية الاقتصادية على الدول الغنية وكذلك تعرض النموذج لنقد ثان وهو افتراضه أن التخلف ينشأ نتيجة لأسباب داخلية وليس لأسباب خارجية فلقد اعتبر الباحثون أن التخلف هو "دالة لميل الأمة الحضاري للنمو" ولم يدركوا أن هناك عوامل خارجية تعد عراقيل للتنمية وان نماذج التنمية اعتمدت على منطق "إلقاء اللوم على الفرد" وهو منطق يفترض أن طريق التحديث يتطلب تحويل عقائد الفرد وقيمه واستبدالها بعقائد وقيم أخرى جديدة وعصرية دون الأخذ في الاعتبار إمكانية نقل ذلك داخل الحضارة الاجتماعية والسياسية التقليدية للأمة . كذلك وجه

النقد إلى " التحيز الكلي للنموذج الغربي " الذي ركز على النمو التكنولوجي الضخم والمركزي ولم يغترف النموذج بالمشروعات الصغيرة بل دعوا إلى تنفيذ كل شيء على نطاق واسع وعلى مستوى قومي متجاهلين تعود الجماهير على المؤسسات المحلية الصغيرة وان وسائل الإعلام في البلاد النامية عامة والدول العربية خاصة ينبغي أن تتحرر من الاندفاع وراء محاكاة البلاد المتقدمة وعن اتخاذ قيمها ومعاييرها كأساس للحكم على الأشياء بصرف النظر عن ملائم لظروف الحياة في الدول النامية . ( عمر الخطيب ، 1983 ) .

ونجد أن نظريات التحديث من 1945 - 1965 اهتمت بالنمو الاقتصادي كفكرة محورية وأساسية للتنمية و أن مقياس التنمية يتمثل في تطور التعلم والقواعد الصناعية والتمدن وأكدت على أن تنمية الدول المتخلفة تتم من خلال المساعدات الخارجية للمساهمة في التنمية الزراعية والصحة والتعليم..الخ أما نظرية التبعية من 1960 وحتى أوائل 1980 ، فظهرت في فترة الاستعمار وتسمم بالتبعية للدول الصناعية الكبرى سواء كانت تبعية اقتصادية أو سياسية وذلك دون النظر إلى السلبات التي ستعود على الدول النامية للتأثير بالثقافات التابعة لها ( جان سيرفيس ، باتشن ماليكوه ، 2003 ) .

أما نموذج الانتشار فإنه يشبه نموذج التحديث في كلا من الأيدلوجية ومداخل الاتصال غير المباشرة وكذلك من حيث المصدر فالانصال في اتجاه واحد للإقناع والإعلام يمارس دوره الهام في حملات التنمية من خلال الاتصال ، أما بالنسبة لنموذج المشاركة فتقوم الفكرة الأساسية للنموذج على إشراك الأفراد في برامج التنمية وكذلك أن التنمية تهدف إلى التعلم وتحفيز الأفراد إلى النشاط والتفاعل في برامج التنمية وذلك للحفاظ على التوازن الأيدلوجي وتوضح الدراسة أن نظريات التغيير من منظور الاتصال التنموي يمكن أن تتحقق من خلال صناع السياسة ويعد هذا النوع اتصال مزدوج أو ذو اتجاهين ( جان سيرفيس ، 2003 ) .

وان الصراع بين نماذج التنمية وتطورها في منتصف القرن العشرين وفشلها في المجتمعات النامية فإذا كان للمجتمعات أن تعمل علي تحقيق التنمية فيمكن ذلك من خلال توسيع وتحسين البنية التحتية للبلاد واستخدام التكنولوجيا وكذلك لابد من إشراك السلطات أو الحكومات الوطنية لتدعيم الاتصال التنموي وتدريب العاملين في مجال الإعلام التنموي لتحقيق الهدف الأمثل من الاتصال وهو التنمية وتطبيق الأنظمة والثروة المتاحة لتكون أداة لتدعيم الاتصال التنموي ( رويال كولن ، 2003 ) .

إن للدور الإعلامي الذي تقوم به وسائل الإعلام الجماهيري تجاه التنمية وجهان أحدهما إيجابي يؤدي إلى تماسك المجتمع وتدعيم العلاقات بين أفرادها وبالتالي فعالية وزيادة تأثير عمليات التنمية وتطوير المجتمع ككل والوجه الآخر سلبي يؤدي إلى تفكك المجتمع وتحطيم شبكة العلاقات بين أفرادها ومن ثم تزداد فيما بينهم عوامل التخلف مما يؤدي في النهاية إلى هدم المجتمع وتأخره وكذلك أن التنمية هي الانتقال من مستوى إنساني ما إلى مستوى آخر أفضل وأن التنمية لا تعني تنمية اقتصادية فقط ولكنها تعني التنمية في مجالات عديدة ومختلفة ومتنوعة منها التنمية الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية ، التنمية الثقافية والعلمية . ( صلاح الدين عبد الحميد ، 1982 ) .

ولكن فشلت غالبية المحاولات التي تمت لتطبيق نماذج التنمية الغربية في دول العالم الثالث وتثبتت تشكيك المواطن العربي في مصداقية وسائل الإعلام العربية التي تنقد للحرية وان عدم قيام وسائل الاتصال بما يتوجب عليها تأديته يؤدي لإبطاء عمليات التنمية وذكرت الدراسة مثلاً وهو "فشل استخدام الراديو والتلفزيون في محو الأمية في العديد من الأقطار العربي ، فشل الحملات الإعلامية لتنظيم الأسرة في مصر ( محمد مصطفى الأسعد ، إسكندر الديك ، 1993 ) .

والتنمية لا يمكن تحقيقها بوسائل الإعلام وحدها ولكن يمكن أن تتحقق من خلال تدعيم صناع السياسة الحكومية والوكالات الحكومية والمؤسسات الخاصة التي يمكنها إعداد برامج تنموية يمكن تفعيلها . ( جيس هاملينك ، 2002 )

## 2- دراسات حول دور وسائل الإعلام المحلية في التنمية.

يتناول هذا المحور دور الإعلام المصري في التنمية وانقسمت الدراسات ما بين دراسات حول فعالية وسائل معينة في التنمية كالراديو والتلفزيون والصحافة وبين دراسات حول قضايا تنموية معينة مثل محو الأمية والوعي الصحي .. نجد أن وسائل الإعلام هي التي تؤثر على وجهة نظر شخص ما بالنسبة للعالم وعلى الطريقة التي يفكر بها أكثر مما تؤثر اللغات أي أن وسائل الاتصال عبارة عن كتابات اجتماعية واسعة لا تقتصر مهمتها على نقل المعلومات بل تطلعنا على طبيعة العالم الذي يوجد حولنا . ( شاهيناز طلعت ، 1995 )

والمقدرة الإقناعية لكل وسيلة جماهيرية تختلف باختلاف الفكرة المراد نقلها وبإختلاف فئات الجمهور وكذلك باختلاف طبيعة وسائل الاتصال وخصائصها وان وسائل الاتصال الجماهيري نادراً ما تعمل كأداة وحيدة ولكنها تعمل من خلال مجموعة من العوامل الوسيطة الخارجية كاتجاهات الجمهور والعمليات الانتقائية وتأثير الجماعات المرجعية وقادة الرأي والاستعداد للإقناع. ( عوض عبد القادر عبد الله ، 1978 )

وأثبتت الدراسات أن لوسائل الإعلام وخاصة الإذاعة دور فعال في تنمية المجتمع المحلي "بركات عبد العزيز، 1984 " فالراديو يحتل المركز الأول ضمن الوسائل الأخرى بينما يحتل المركز الثاني التلفزيون أما الجرائد والمجلات في المركز الثالث (ميرفت محمد كمال مرسي ، 1986 )

فالإذاعات المحلية الإقليمية لها أهمية كبيرة وخاصة للدول النامية التي هي في حاجة إليها بصفة عامة. ( يوسف مرزوق، 1989 )  
(  
وأثبتت الدراسات أن إذاعة وسط الدلتا كان لها دور إيجابي في التوعية سواء على المستوى الصحي أو التعليمي أو البيئي أو الاجتماعي بالنسبة للمجتمع المحلي. ( إبراهيم سعيد عبد الكريم ، 1989 )

أما إذاعة شمال سيناء المحلية كان لها دور يساعد على تنمية مجتمعا المحلي ولكنه مازال في حاجة إلى أن يكون أكثر فعالية ولتحقيق ذلك ينبغي أن يكون للتنمية دوراً حيوياً وهاماً في عملية التنمية لذاتها وليس من مجرد الكلام فقط . ( جيهان يسري، 1999 ) وإذاعة جنوب سيناء كان لها دور يساعد على تنمية مجتمعا المحلي ولكن مازال في حاجة إلى أن يكون أكثر فعالية ولتحقيق ذلك ينبغي أن يتعدى دور المادة الإذاعية التي تقدمها مرحلة الدعوة للتنمية إلى مرحلة التطبيق الفعلي لإحداث التنمية . ( محمود عبد العاطي ، 1999 )

أما التلفزيون فله دوراً هاماً في نشر المستحدثات وذلك من خلال البرامج الهادفة ثم يأتي الراديو كمصدر للمعرفة ونشر المعلومات والمستحدثات وتأتي الوسائل المطبوعة خاصة المجلات التي تعد أقل انتشاراً بين أفراد المجتمع المحلي وقطاع الريف. ( فاروق ، 1990 )

الراديو والتلفزيون في الدور النامية مقبلات على تحديات خطره في الدول النامية ربما تعطل أو تقلل من دورها في عمليات التنمية مثل الاتجاه نحو الخصخصة واستمرار الأمية وضعف التجهيزات المحلية وسيطرة الدولة على الإذاعة والتلفزيون . (حسن علي محمد علي ، 2000 )

أما بالنسبة للمضامين التي تذييعها وسائل الإعلام فنجد أن:

- تصدرت الموضوعات الخاصة بتنظيم الأسرة والموضوعات السياسية قائمة الموضوعات التي تناولتها مراكز الإعلام في المحاضرات والندوات والمطبوعات .
- ابتعاد مضامين الأنشطة المختلفة عن اهتمامات الجماهير في البيئات المحلية .
- لا توجد محاولات مباشرة من أجل التعرف على آراء الجماهير إزاء قضايا قومية أو محلية .
- لم تحدث مبادرة استشعرها الجماهير تستهدف التعرف على وجهات نظرهم فيما يقدم من أنشطة. ( سامي عبد العزيز ، 1984 )

### 3- دراسات حول دور الإعلام الإسلامي في التنمية.

الإعلام الإسلامي حقيقة قائمة مهما قال أعداء الإسلام غير ذلك ، فالإسلام دين انتشر من غير إكراه وأن ممارسة الإعلام الإسلامي لا تكون قاصرة على أجهزة إعلامية خاصة أو متخصصة وإنما كل إعلام الدول الإسلامية يجب أن يكون إعلاماً إسلامياً ، ويحمل التراث الديني ويعبر عنه بأسلوب جذاب وأن الإعلام في الدول الإسلامية يجب أن يستمد أصوله ومفاهيمه ونظرياته ومحتواه من الإسلام وشريعته السمحاء ومن القرآن الذي حوى كل شيء . ( عبد الوهاب أحمد محمد كحيل ، 1983 )

فالمبادئ الأساسية في الثقافة الإسلامية والتي تعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية وأن الإسلام ليس دين فقط ولكنه ثقافة ويشترط فيه قوة إيمانية ودافع إيماني لحياة الأفراد وقد حدد الإسلام قوانين للحياة سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو قضائية وكذلك العلاقات السياسية في حالة الحرب والسلام وأوضحت الدراسة على مبادئ الديمقراطية في الإسلام وهي حق المعرفة وحق اختيار المعتقدات وحق القراءة وحق الكتابة وحق اختيار الحكومة وإن الفرض الأساسي في نظرية الثقافة الإسلامية وهي الحرية في التعبير عن الرأي . أن الإعلام لكي يكون مصدر للمصادقية يجب أن يكون مستقلاً وحرراً وأن الإعلام العربي غير مستقل في أغلب الأحوال لأنه يكون تابعاً للدولة وللحكومة ويعبر عن وجهة نظرها في القضايا الهامة . ( بسيوني إبراهيم حمادة ، 2001 )

وتتمثل أهداف التنمية في الإعلام الإسلامي في تنمية عقيدة الولاء لله وذلك بتزويد المواطن بالثقافة الإسلامية المستمدة من مصادرها الشرعية الأصلية حتى يشعر بمسئولية أمام الله عن أمة الإسلام وكذلك تنمية المعرفة والثقافة الإسلامية ونشرها وتطويرها وتنميتها وتنمية ثروة اللغة العربية وتوعية المواطن في المجالات الثقافية والعلمية والفكرية واستثمار إمكانات الإعلام الإسلامي في تكوين رأي عام مستتير ، وأن الإعلام الإسلامي يتحتم عليه أن يشارك بجهده في مشروعات تنمية المجتمعات المحلية وكذلك فعلي الإعلام الإسلامي أن يتخذ من المبادئ العامة للشريعة الإسلامية إطاراً يشمل كافة فروع التنمية ولتطبيق ذلك لابد من التأكيد على إبراز الشخصية الإسلامية التي تتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية وقيمتها وكذلك الأخذ بأسلوب العصر في الاستفادة من معطيات الحضارة التقنية والممكنة تطبيقها في العالم الثالث . ( إسماعيل عبد النبي شاهين ، 1999 )

ولكن هناك عدة معوقات تحد من تأثير الإعلام الإسلامي ومنها أن الإعلام في العالم الإسلامي جزءاً من إعلام العالم الثالث وبالتالي فهو ضحية ما يعانيه إعلام العالم بتدفق إعلامي ينافس في مضمونه وتوقيته وطريقته تقديمه ما تقدمه المنابر الإعلامية المحلية وكلما اتسعت أفاق المواطن الثقافية كلما احتاج إلى المزيد من المعرفة التي تحرمه منها المنابر المحلية وكذلك المعاناة في نسبة الأمية والافتقار إلى الموارد البشرية المدربة والإصرار على إتباع الأساليب التقليدية في تناول قضايا التطور والشئون المتعلقة بالتنمية ولقد تعثر الإعلام الإسلامي العربي في تصديه لهذه المشكلة بنوعيتها لأسباب عديدة منها :

1- غياب إستراتيجية إسلامية أو عربية إعلامية موحدة وغياب حد أدنى من التعاون والتنسيق بين المؤسسات الإعلامية العربية - الإسلامية.

2- تشكيك المواطن العادي بمصداقية أجهزة الإعلام المحلية والطعن بصحة الإعلام الرسمي الذي يهتم بالترويج لمواقف السلطة بصرف النظر عن الخطأ والصواب .

3- التدفق الإعلامي الخارجي الغزير عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية . ( محمد السماك، 1992 )

وحتى يقوم الإعلام الإسلامي بدوره لابد من تخفيض حدة العوائق السياسية على حركة المواد الإعلامية وإزالة العوائق الفنية في نقص التجهيزات التحسينية لوسائل الإعلام وكذلك اعتماد التخطيط المشترك لتجسيم مبدأ التكامل وأن تدرج الدول العربية في خططها التنموية اعتمادات شخصية لمشروعات التنمية . ( أسامة بن صالح حريري ، 2001 )

وحيث أن العولمة تهدد الذاتية الثقافية للأمم والشعوب ، كما أكدت دور الإعلام في العولمة باعتباره أحد ركائزها حيث أسهمت وسائل الإعلام في هيمنة الثقافة الأمريكية ودعت إلى تنشيط أسلحة المقارنة - العلم والثقافة - في حياتنا وتطويع وتوطين التكنولوجيا لتصبح جزءاً من البنيان الاجتماعي والثقافي العربي . ( سعيد نجيد ، 2000 )

وحيث أن القنوات المصرية الخاصة لا تضطلع بمهام الحفاظ على الهويتين العربية والإسلامية وإنما تتخطى حدود العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع بتعرضها لموضوعات شائكة وحساسة من الناحية الأخلاقية . ( خالد صلاح الدين حسن ، 2003 )  
بينما الإعلام الإسلامي يبتعد عن الإثارة وأن التأثير هو الهدف وكذلك أظهرت الدراسة انصراف أجهزة الإعلام عن مخاطبة جماهير المسلمين واقع احتياجاتهم الإعلامية . ( محمد كمال الدين إمام ، 1983 )

#### 4- دراسات حول طبيعة وأداء وسائل الإعلام.

ظهرت العديد من النظريات الإعلامية ومنها نظرية السلطة ونظرية الحرية ونظرية المسؤولية الإعلامية. وبالنسبة لنظرية السلطة فهي ترتبط بنظم الحكم الاستبدادية التي لا تؤمن بالديمقراطية ولا بالحرية العامة وقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالنظم الفاشية حيث تسيطر الدولة على أجهزة الإعلام أما بالنسبة لنظرية الحرية فهي تقوم على مبدئين أساسيين هما : الفردية والمنافسة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظريات الاقتصادية والسياسية حيث أخذت القوى الاحتكارية تفرض سيطرتها على الاقتصاد والسياسة والذي انعكس بدوره على النشاط الإعلامي ، أما بالنسبة لنظرية المسؤولية الاجتماعية فهي نظرية إصلاحية تربط العاملين في أجهزة الإعلام بمبادئ ومبادئ خلقية خالصة وتدعو هذه النظرية لوضع حد للانحلال والعمل على الوصول إلى علاج حاسم يحفظ للرسالة الإعلامية قدسيتها أما بالنسبة لنظرية المسؤولية العالمية فهي تهدف إلى ربط أجهزة الإعلام والعاملين فيها بقضية الإنسان في كل مكان وتهدف إلى تحقيق المساهمة الإيجابية لأجهزة الإعلام . ( شاكر إبراهيم ، 1980 )

وحول مدى التزام السياسة الإعلامية في مصر بنظرية إعلامية من النظريات المعروفة أو أنها جمعت بين أكثر من نظرية وهل حكمت السياسة الإعلامية نظرية إعلامية واحدة على مدى فترة الخمسينات أم أنها اختلفت هذه النظرية من مرحلة لأخرى داخل هذه الصحف وكانت نتائج الدراسة كالتالي :

أولاً: في الفترة من 23 يوليو 1952 حتى آخر أكتوبر 1954 شهدت تلك المرحلة صراعاً بين المفهوم الليبرالي لحرية الإعلام والصحافة وبين مفهوم جديد يرى أن الليبرالية تجربة أثبتت فشلها في مصر وأن لابد أن تدخل تجربة جديدة تهتم بالبعد الاجتماعي والاقتصادي للحرية .

ثانياً: الفترة من 1954 حتى مايو 1960 ظلت السياسة الإعلامية غير واضحة أو محددة .

ثالثاً: الفترة من 1960 حتى يونيو 1967 حيث ظهر أن السياسة الإعلامية قامت على بعض الأسس التي تستند بشكل أساسي على النظرية الاشتراكية ونظرية السلطة والمسئولية الاجتماعية .

رابعاً: مايو 1971 عكست السياسة الإعلامية والثقافية مفهومين مختلفين الأول هو الاتجاه الحديث للمفهوم الليبرالي لحرية الإعلام والآخر هو الغالب والمسيطر أي أنه مفهوم اشتراكي لحرية الإعلام . ( ليلي عبد المجيد ، 1982 )

فالنظام الصحفي السائد في مصر في الفترة من إبريل 1954 لم يكن ليبرالياً خالصاً وأنه كان يحمل مزيجاً من سمات النظامين السلطوي والليبرالي ومن أسباب ذلك فقد أتضح أن بعض ضمانات الحرية قد غابت في فترة البحث وأن الليبرالية لم تجد ظروف وقواعد للتطبيق في مصر فقد قيده حرية الصحافة والتعبير عن الرأي في الصحف ببنود قانونية اقتدت حق إصدار الصحف ممثله في الترخيص والإخطار والتأمين وغيرها كما أن وجود نظام ملكية الأحزاب آنذاك وسيطرت مالك الصحيفة على ما ينشر فيها . ( سعيد عبده نجيد ، 1991 ) فالمشروع المصري لا ينطلق من فلسفة واضحة في مجال التشريع بخاصة في النصوص المتعلقة بحرية الصحافة ، لذلك فقد جاءت النصوص القانونية من خلال الخلط والتلفيق وبالتالي فإن الجهد التشريعي المصري قد جاء في النهاية بشكل مثلاً على تطبيق نظرية الشك في قوانين الصحافة . ( سليمان سالم صالح ، 1991 ) .

ومن خلال تحليل كفي للقانون 148 لسنة 1980 وكذلك القانون 96 لسنة 1996 والذي يحكم الصحف المصرية وتعمل في إطاره وجد أن هناك سبعة أنواع للملكية هي الجمعيات التعاونية والشركات المساهمة وشركات التوصية وملكية الأحزاب السياسية وملكية النقابات والاتحادات وملكية الدولة للصحف المسماة بالقومية والصحف المملوكة للأفراد التي حصل أصحابها على ترخيص بإصدار قبل ثورة 23 يوليو 1952 . ( جمال عبد العظيم ، 2001 ) .

ونجد أن جميع الحكومات العربية دون استثناء تمارس سيطرتها المباشرة من خلال ملكية وإدارة وسائل الاتصال على الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء وتكاد تلتقي معظم الدول العربية في وضع قوانين للعمل الإعلامي وخصوصاً الصحافة من خلال التشريعات الإعلامية واللوائح المنظمة للعمل الإعلامي وقوانين المطبوعات وكذلك استخلصت أن دور الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ومسئوليتها بعد الاستقلال يتلخص في الإسهام في التنمية القومية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق العالم العربي كله وكذلك تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال حرية التعبير والنقد وكذلك خلصت الدراسة أن نتيجة الهيمنة الخارجية الأمريكية بالتحديد والأوروبية الغربية بنسب متفاوتة على الدول العربية من ناحية والتبعية من جانب النخب السياسية والاقتصادية المسيطرة في العالم العربي نحو العالم الرأسمالي أدى ذلك إلى تزايد سيطرة النخب الحاكمة سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً وتعزيز هيمنتها الفكرية والثقافية من خلال وسائل الإعلام العربية التابعة لها وللخارج أي ذات التبعية المزدوجة . ( ليلي عبد المجيد ، 1982 ) .

والمسئولية التي يلتزم بها القائم بالاتصال تجاه المجتمع هي المسئوليات التي تحافظ على مكاسبه أو تزويدها وهي المسئوليات التي عبر عنها "ديني أليوت" بالمسئوليات الوجوبية التي تقرها أحكام وقوانين العقوبات وقوانين الصحافة . ( حسام الدين محمود ، 2000 ) فالقنوات الإخبارية الخاصة غابت عنها الحرية والديمقراطية وعدم تحمل القنوات الإخبارية لمسئوليتها الوطنية وافتقار المصداقية وعدم الدقة في الأخبار وعدم الالتزام بأخلاقيات المهنة والبعد عن الموضوعية . ( صابر سليمان عسران ، 2005 ) .

وحيث أن الاتصال يعد أداة تعزز برامج التنمية إذا كان الإعلام مستقل عما يمكن أن يقيد له وله درجة مرتفعة من المسئولية والحرية ولا بد من زيادة برامج التنمية وذلك لتحقيق مطالب الأفراد والحكومات وكذلك أن الوعي العام هو العامل الأساسي الذي يساعد على إعداد الأفراد للتغيير؛ فتوصيل المعلومات من خلال الاتصال في موضوعات مثل التعليم والصحة والزراعة يتم من خلال



الإعلام . و أن من مقومات التنمية الفقر والجهل وقلة الموارد المتاحة في دول العالم الثالث والتي يمكن معالجتها من خلال توجيه وإنجاز بعض البرامج والخطط التي يمكن من خلالها التغلب على مثل هذه المشكلات . ( إنك ليندون ، 1999 )

ونظراً لأن إعلامنا العربي يواجه العديد من المشكلات في الملكية والمصادقية والشفافية ( جمعة أحمد قاجة ، 2001 ) وهذا يعوق حرية الرأي والتعبير وبالتالي تعوق عملية تقبل الأفراد لبرامج التنمية وعدم ثقتهم في الوسائل الرسمية ، ولابد من الإشارة إلي أن حرية الرأي والتعبير من خلال الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لا يمكن أن تتشأ وتزدهر في فراغ ولكنها تحقق ذلك في مناخ ديمقراطي وأن الدول الأفريقية تشهد الآن تحولات ديمقراطية ملموسة وتحت الدراسة على حتمية التنمية الشاملة والتطور الاقتصادي الاجتماعي الثقافي في إفريقيا لمسايرة التقدم العالمي في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية وإلا فإن الفجوة بين التقدم والتخلف تزداد بمعدلات فلكية ( صلاح الدين حافظ ، 1995 ) .

### تعليق عام علي الدراسات :

- أكدت الدراسات علي فشل نماذج التنمية الغربية في المجتمعات النامية وانه نتيجة تأثر الدول النامية بالدول المتقدمة أدي ذلك لتبعيةها لها بدلا من تطويرها وتقدمها , لذا تدعو هذه الدراسات لعدم الاندفاع وراء محاكاة البلاد المتقدمة وأن تأخذ قيمها ومعاييرها كأساس للحكم علي الأشياء بصرف النظر عن ملائمتها لظروف الحياة في الدول النامية .
- أما بالنسبة لحدود ممارسة الإعلام المحلي بدوره في التنمية فالدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت دراسات يتسم بعضها بالسطحية في دراسة تأثير إذاعات بعينها علي التنمية , فالتنمية الحقيقية هي التنمية الشاملة المستدامة التي نستطيع أن نجد لها مقاييس حقيقية .
- أثبتت الدراسات السابقة أن الإعلام لا يعمل بمفرده ولكن من خلال مجموعة من العوامل الوسيطة الخارجية كذلك لا تتحقق التنمية بدون إشراك للحكومات الوطنية والسلطات , وان من عوامل قصور الإعلام في تأدية دوره في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ضعف التجهيزات المحلية وسيطرة الدول علي الإذاعة والتلفزيون وممارسة هذه السيطرة من خلال ملكية وإدارة وسائل الاتصال والقيود الموضوعية علي حرية الصحافة والتعبير مما يجعل هذه الدول تواجه تحديات خطيرة ربما تعطل أو تقلل من دورها في عملية التنمية ففي هذه الحالة يمارس الإعلام دوراً سلبياً في التنمية ويعمل علي زيادة عوامل التخلف.
- كما أكدت الدراسات أن هناك قصوراً في المضامين المقدمة من وسائل الإعلام حيث أنها بعيدة عن اهتمامات الجماهير في البيئات المحلية بوجه عام وعن مخاطبة جماهير المسلمين بوجه خاص بواقع احتياجاتهم الإعلامية .
- إن الإعلام الإسلامي إعلاماً يقوم علي مبدأ الحرية والمساواة ويضع مبادئ الديمقراطية والحق في اختيار الحكومات والمعتقدات والتعبير عن الرأي.
- ومما سبق نجد انه بالضرورة أن ننطلق من قيمنا ومعتقداتنا وعاداتنا بدلا من الانسياق وراء الدول المتقدمة الذي قد يؤدي إلي التبعية والتخلف ومن ثم إذا كان لنا ذلك فمن المفيد أن يكون إعلامنا إسلامياً بما يطرحه من مبادئ تساعد الإعلام

علي القيام بدوره في التنمية وذلك بعد مراجعة التراث الذي اثبت فشل النماذج الغربية في مجتمعاتنا وكذلك ضآلة الدور الذي يلعبه الإعلام المحلي في التنمية وابتعاد مضامينه عن مخاطبة الاحتياجات الأساسية للجماهير العربية والمسلمة.

#### ما يثيره البحث من إضافة :

يربط هذا البحث بين المحاور الأربعة للدراسات السابقة وذلك لاختبار مدى إمكانية تطبيق نموذج التنمية الإسلامي في مجتمعنا وفقاً للوضع الحالي بالإضافة إن هذا البحث يربط بين النظريات والواقع الإعلامي للوصول لمعوقات تطبيق هذا النموذج ومعوقات إحداث التنمية والقيود التي تقف دون إحداث التنمية بمجتمعاتنا وكيف يمكن أن نحقق التنمية بمجتمعاتنا بالرجوع لخصوصيتنا الثقافية والتمسك بعاداتنا وتقاليدنا بدلاً من التخلي عنها وما الذي يمكن أن يقف عائق أمام ذلك.

#### **4- الإجراءات المنهجية :**

##### أولاً - أهداف البحث :

- 1- وضع منظور نقدي لنماذج التنمية الغربية .
- 2- اختبار نموذج التنمية الإسلامي :-
  - أ- مقارنة فرضيات النموذج بالواقع الإعلامي لمعرفة مدى التقارب أو التباعد بينهما.
  - ب- الوقوف علي معوقات تطبيق النموذج .
  - ج- وضع تصور لفعاليات وآليات تطبيق النموذج.

##### ثانياً - تساؤلات البحث:

- 1- ما مدى نجاح أو فشل نماذج التنمية الغربية في تحقيق التنمية بالدول النامية ؟
- 2- ما هي رؤية الإعلاميين واتجاههم نحو تطبيق نموذج التنمية الإسلامي؟
- 3- ما هي رؤية المعنيين بالتنمية في إمكانية تطبيق النموذج؟
- 4- ما مدى توافق التشريعات الإعلامية مع النموذج نظرياً وعملياً؟
- 5- ما هي معوقات تطبيق النموذج ؟
- 6- ما هي مقومات تطبيق النموذج ؟
- 7- ما هو دور الجانب الروحي في إحداث التنمية في المجتمعات الإسلامية ؟

##### ثالثاً - مفاهيم الدراسة :

#### **1- الاتصال التنموي :**

عرف الاتصال التنموي بأنه (الاستخدام المخطط والمنظم لاتصال عن طريق قنوات شخصية وسمعية مرئية والجماهيرية وذلك من أجل :

- جمع وتبادل المعلومات بين كل المعنيين بالتخطيط للتنمية بهدف الوصول إلي إجماع حول مشكلات وعوائق التنمية والاختيارات المتاحة لحلها.
- حشد الجماهير للمشاركة في حل المشكلة ووحل سوء الفاهم الذي قد يتزايد أثناء تنفيذ المشروع.
- مساعدة ودعم مهارات الاتصال من اجل التنمية علي كل المستويات حتى يصبح الحوار أكثر فاعلية مع الجماهير من خلال معرفة الوسائل لتفعيل تكنولوجيا الاتصال وبرامج الإمداد من اجل تحسين كفاءتهم وتأثيرهم. ( Royal Coke ) ( 2003, P.38 ) أما **إسرائيل** فالمقصود به انه الاتصال الذي يتم من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية ويشترط طرحه للقضايا التنموية التي يحتاجها المجتمع ووضعها في أجندة هذه الوسائل.

## 2- التنمية :

(تعني نقل المجتمعات من حالة إلي حالة ومستوي أفضل ومن نمط تقليدي إلي نمط متقدم كماً ونوعاً وتعد حلاً بديلاً في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات ) ( محمد منير حجاب ، 1998 ، ص. 32 ) والمقصود بالتنمية **إسرائيل** تحقيق التقدم والرقي في المجالات المختلفة في المجتمع ، والاعتبار هنا بالتنمية الشاملة المستدامة علي مستوي الفرد والمجتمع ( بشرية ومجتمعية).

## 3- الدافع الإيماني للتنمية :

(تمثل التنمية الروحية للمجتمعات العربية والإسلامية محور الارتكاز الذي تتمحور حوله كافة أبعاد التنمية الأخرى وتتمثل في التركيز علي الجانب الديني والخلقي من خلال التمسك بالقيم الدينية والأخلاقية ونشرها وترسيخها ، وتعني التنمية الروحية توفير البعد العقائدي أو الايدولوجي للتنمية ذلك البعد الذي يتضمن كافة أوجه الحياة ) ( محمد منير حجاب ، 1998 ، ص. 62 ) أما **إسرائيل** فالمقصود به حث الطاقة الإيمانية لدي الجماهير من خلال وسائل الإعلام لتفعيل المشاركة في التنمية.

## 4- الحرية :

الحرية بوجه عام هو مفهوم يري أنها قدرة الإنسان أو سلطته في التصرف ( ليلي عبد المجيد ، 2004 ، ص.1 ) أما حرية الصحافة فلقد اتفق بعض الباحثين من أمثال هاتان ونوفيتيه ومانسليف وغيرهم علي أن المقصود بحرية الصحافة هو حق الفرد في التعبير عن آرائه وأفكاره بطريقة الطباعة وذلك في جمع الموضوعات بلا استثناء وبدون إجازة سابقة أو رقابة ولابد وأن يكون محدوداً بحدود القانون ( سعيد عبده السيد مجيدة ، 1991 ، ص 11 ) و ينص تقرير اللجنة الملكية ببريطانيا إن حرية الصحافة هي حق طبع الأخبار وحق الفرد في التعبير عن آرائه بالنسبة لجمع الأخبار والحوادث دون تقييد وضمن حدود القانون والاهم من ذلك هي حق الجمهور في الحصول علي الأخبار مطبوعة أو منشورة ( سعيد عبده مجيدة ، 1991 ، ص.12 ) وحرية الإعلام هي حق الحصول علي المعلومات من أي مصدر ونقلها وتبادلها والحق في نشر الأفكار والآراء وتبادلها دون قيود والحق في إصدار الصحف وعدم فرض رقابة مسبقة علي ما تقدمه وسائل الإعلام إلا في أضيق الحدود وفيما يتصل بالأمن القومي مع تحديد نقاط ذلك والأمور العسكرية وما يتصل بحرمة الآداب العامة ( ليلي عبد المجيد ، 2004 ، ص. 37-38 ) **وإسرائيل** هي أن تعبر وسائل الإعلام عن قضايا المجتمع بحرية تامة دون قيود ودون رقابة مسبقة تحظر النشر وإلغاء القوانين التي تعوق ذلك.

## 5- المسؤولية :

يلخص دينيس ماكويل المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية ( ليلي عبد المجيد، 2004 ، ص. 27 ) في الجوانب التالية :

- 1- إن الصحافة وكذلك وسائل الإعلام الأخرى يجب أن تقبل وان تنفذ التزامات معينة للمجتمع
  - 2- أن هذه الالتزامات يمكن أن تنفذها من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن .
  - 3- لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي
  - 4- يجب أن تتجنب الصحافة نشر ما يمكن أن يؤدي إلي الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية أو توجيه أي إهانات إلي الأقليات .
  - 5- يجب أن تكون الصحافة متعددة وتعكس تنوع الآراء وتلتزم بحق الرد.
  - 6- أن للمجتمع حقاً علي الصحافة في أن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها
  - 7- إن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.
- وإجرائياً** فالمقصود بها هي الدور الذي يجب أن تقوم به وسائل الإعلام تجاه المجتمع سياسياً وتعليمياً وثقافياً.

## 6- الاستقلال :

هو أن تكون وسائل الإعلام حرة مستقلة عن الدولة وعن الممولين وعن المعلنين وألا يكون لأي هيئة التدخل في مضامينها وفرض سيطرتها علي وسائل الإعلام (أي اعتبارها جهازاً مستقلاً ينظم نفسه ذاتياً) .

## 7- التنوع :

المقصود به التنوع والتعددية في الملكية والأداء والمضمون والفكر وهو انعكاس لحرية واستقلال وسائل الإعلام ويعتبر مؤشراً لهما أيضاً.

## رابعاً - مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة الميدانية هم الأفراد ذات الصلة بالتنمية والاتصال وتم تحديد حجم العينة الميدانية للمقابلة المتعمقة بواقع (13) مفردة ومقسمة ما بين المعنيين بالتنمية في مختلف الوزارات وبين كبار الإعلاميين في التلفزيون والصحافة والراديو وكان محدد من قبل حجماً للعينة بواقع (30 مفردة) لكن نظراً لصعوبة الوصول لأفراد العينة وضيق الوقت اكتفي الباحثين بهذا العدد.

مجتمع الدراسة التحليلية هي البرامج التي تهتم بالتنمية من منظور إسلامي فتم تحديد عينة عشوائية متعددة المراحل مكونة من 9 حلقات من البرنامج موضع الدراسة (صناع الحياة) CASE STUDY .

## خامساً - الإطار الجغرافي والزمني :

تم جمع البيانات من محافظة القاهرة حيث يتركز فيها الوزارات وكذلك كبار الإعلاميين وذلك في الفترة الزمنية من منتصف شهر مارس حتى أول منتصف مايو.

## سادساً - المنهج وأدوات جمع البيانات :

تنتمي هذه الدراسة إلي البحوث الكيفية النقدية وتم استخدام **المنهج المقارن** وذلك في تحليل التشريعات الإعلامية SECONDRY DATA ANALYSIS للمقارنة بين النصوص القانونية وبين الواقع الإعلامي **ومنهج تحليل الخطاب DISCOURSE ANALYSIS** وذلك في تحليل دراسة الحالة برنامج (صناع الحياة )

تم اختيار ثلاث أدوات لجمع البيانات :

- 1- أسلوب المقابلة المتعمقة مع المعنيين بالتنمية وكبار الإعلاميين لاختبار إمكانية تطبيق النموذج وكذلك معرفة الواقع الإعلامي والدور الذي يقوم به في التنمية.
- 2- أسلوب المسح بالعينة لدراسة الحالة (برنامج صناع الحياة) وتحليلها تحليلاً كيفياً لمعرفة تأثير استخدام المفاهيم الإسلامية في تحقيق التنمية وكيف تم توظيفها بالبرنامج .
- 3- أسلوب المسح الشامل للتشريعات الإعلامية ونصوص القوانين التي تنظم عمل وسائل الإعلام.

## 5- النتائج الخاصة بتساؤلات الدراسة :

### • الإجابة على التساؤل الأول .

إجابة هذا السؤال من خلال محورين أولهما عرض لأبرز نماذج التنمية وأهم الانتقادات الموجهة إليها والثاني رأي العينة في مدى نجاح هذه النماذج أو فشلها .

من أبرز نماذج التنمية الغربية نموذج ليرنر حيث ينطلق في نظريته حول العلاقة بين التضرر ووسائل الإعلام من مقدره الإنسان علي التقمص الوجداني وهذه المقدره هي احدي الخصائص الأساسية لانتقال المجتمع من مجتمع تقليدي إلي مجتمع حديث ويدعو ليرنر الدول النامية للاعتماد علي النموذج الغربي للتنمية كمثال لها من اجل تعلم التمدن والحضارة وتفادي الأخطاء الفادحة التي قد تواجهها خلال تطورها ( محمد مصطفى الأسعد ، 1993 ) وكذلك تقوم علي أساس مفهوم النظرة المادية العقلانية ويعتبر جوهر النموذج هو المنهج العلماني حيث يعتبر التحديث أسلوب خاص للحياة ويتعد تماماً عن كل ما هو تقليدي أو روعي ، ويأتي هذا النموذج من كل التجارب التاريخية للغرب ويقدم نفسه للمجتمعات النامية الإسلامية ، ويؤكد النموذج أن قادة الرأي هم دور أساسي في المجتمع الحديث، ويؤكد ليرنر أن المجتمع الغربي مازال يقدم مفردات النموذج الأكثر تقدماً (القوة ، الثروة ، القدرة ، العقلانية )

ويستبعد النموذج مكون الدين من أي عملية تنمية وقد ذهب ليرنر بأن الديانات تمد جموع الأفراد ببعض القواعد البسيطة وبالتالي قد يظل هؤلاء الأفراد علي حالة الأمية والجهل والبساطة التي هم عليها ويؤكد أن الإسلام عقبة في طريق التنمية ويؤكد النموذج أن الأسلوب الحديث للاتصال هو الاتصال الجماهيري من خلال الصحافة والراديو والتلفزيون والأفلام وغيرها وليس الأسلوب التقليدي للاتصال الشخصي . ( بسيوني حمادة ، 2004 )

يعاب علي نموذج ليرنر التحيز الكلي للغرب وكذلك النظرة الدونية للمجتمعات النامية , كذلك نظرتة للإسلام حيث أكد أن الإسلام والعادات والتقاليد والسلوكيات تعمل ضد التفكير التنموي في المجتمعات المسلمة وهذا لا يتفق مع مجتمعاتنا حيث أن الإسلام ذو علاقة وطيدة بالعادات والتقاليد ، كما أن الإسلام غير مسئول عن معوقات التنمية الثقافية والاجتماعية والتي أحدثها الأفراد أو الحكومات أو كلاهما وذلك لا يعد الإسلام عنصراً محايداً في عملية التنمية ولكنه يضع مجموعة من المبادئ خاصة فيما يتعلق بالمساواة والعدالة وأخلاقيات العمل وكل هذه المفاهيم تخدم عملية التنمية . ( بسيوني حمادة ، 2004 )

وليس بالتقصص الوجداني فقط تتقدم الدول حيث أن لكل دولة معطياتها الخاصة وظروفها ومواردها التي قد تعوق هذه الدولة من التقدم مهما حاولت تقليد الدول المتقدمة بل قد يزيد ذلك من تخلفها نتيجة الاحباطات المستمرة الناتجة عن فشل عملية التنمية وتزيد من التبعية للغرب ، كما يتجاهل ليرنر الاختلافات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الدول النامية ، حيث أن كل مجتمع له خصوصيته الثقافية التي قد تتعارض مع ثقافة مجتمع آخر ، وحيث أن الثقافة والتكنولوجيا شرط هام لتحقيق التنمية الهادفة ، وان التقاليد والدين عبارة عن عوامل أساسية في عملية التغيير والتنمية ، وكذلك إن الإطار الأخلاقي شرط أساسي في التطور العلمي لذا فقد فشل نموذج ليرنر في المجتمعات النامية الإسلامية لتجاهله لهذه العناصر الهامة التي تتسم بها مجتمعاتنا .

أما روجرز فيعرف نموذج التنمية الغربي بأربعة عناصر أساسية هي :

- 1- إن النمو الاقتصادي عن طريق التصنيع والتحضر يشكل مفتاح التنمية.
- 2- إن التنمية تعتمد علي إدخال التكنولوجيا شديدة التركيز علي رأس المال والمستوردة من الدول المتقدمة.
- 3- إتباع التخطيط المركزي للتعجيل بعملية التنمية أمر لازم وحتمي.
- 4- أن أسباب التخلف ترجع لعوامل داخلية وليس إلي عوامل خارجية .

ونموذج انتشار المبتكرات يقوم علي فرضية الانتقال علي مرحلتين ، وانه بالرغم من ضآلة الاتصال المباشر بين الجماهير ووسائل الاتصال الجماهيري ، إلا أن هذه الوسائل تصل إلي الجماهير بطريقة غير مباشرة من خلال قنوات الاتصال الشخصي التي تربط بين الأفراد وقادة الرأي وتقتضئ نظرية الانتشار انه بالرغم من أن وسائل الاتصال الجماهيري لا تصل إلي كل القطاعات الجماهيرية ، إلا أن رسائلها تتسرب ببطء عبر النظام الاجتماعي ، وبذلك تصل لكل أفراد عن طريق غير مباشر . ( عمر الخطيب ، 1983 ، ص 260-261 )

يتعرض نموذج روجرز للعديد من الانتقادات المشتركة مع نموذج ليرنر من حيث التحيز الغربي والنظرة الدونية للمجتمعات النامية ويضيف عليها من الانتقادات افتراض النموذج أن التخلف ينشأ نتيجة أسباب داخلية وليس أسباب خارجية ولم يدرك أن هناك أسباب وعوامل خارجية تمثل بنفس الدرجة من الأهمية عراقيل للتنمية مثل الشروط الدولية للتجارة ، والامبريالية الاقتصادية للشركات الدولية . ( عمر الخطيب ، 1983 ، ص 256 ) .

وبخصوص انتشار المبتكرات يعاب عليه افتراض أن الاتصال يسير في اتجاه واحد رأسي وعلي مرحلتين متجاھلا في ذلك الفروق الفردية في كل مرحلة من المرحلتين . حيث انه يفترض أن الجماهير في كل مرحلة متشابهة ، وان عملية اتخاذ القرار للفرد عملية معقدة تمر بعده مراحل داخله ويدعم قراره بعدة مراحل من البيئة الخارجية وان هذا النموذج يعد بدوره عاملا مساعدا لزيادة الفجوة داخل المجتمع ذاته بين قادة الرأي والعامه وهذا بدوره لا يؤدي للعدالة والمساواة بين الصفوة والعامه وتجاهل دور الفقراء في وضع أولوياتهم علي أجندة وسائل الإعلام فهو يفترق للاتصال الأفقي وعدم المساواة بين الأفراد .

نموذج شرام في التحديث ينظر شرام إلي وسائل الاتصال الجماهيري في خدمة التنمية الوطنية باعتبارها " وكلاء للتغيير الاجتماعي" وهذا النوع من التغيير الذي يتوقع من وسائل الاتصال الجماهيري أن تتعاون علي تحقيقه، هو الانتقال إلي عادات وممارسات جديدة في بعض الأحيان و إلي علاقات اجتماعية مختلفة في أحيانا أخرى ، و لابد أن يكمن وراء مثل هذه التغييرات تغييرات أخرى في السلوك و تغييرات عظمي في المواقف والمعتقدات والمهارات والأوضاع الاجتماعية. وفي ضوء ذلك حدد شرام ستة وظائف تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيري :

- ينبغي استخدام وسائل الاتصال الجماهيري للمساهمة في خلق الانتماء إلي أمة واحدة.
- أن الاتصال يجب أن يستخدم للمساعدة في تعليم المهارات الاتصالية الضرورية لعملية التنمية .
- الاتصال يجب أن يستخدم في الإسهام في توسيع السوق الفعالة.
- أن الاتصال يجب أن يستخدم في تهيئة الناس للقيام بدور كبير في عملية الاتصال التنموي.
- يجب أن يستخدم الاتصال لإعداد الناس للقيام بدورهم كأمة بين الأمم . ( جيهان رشتي ، 1971 )

فعلي الرغم من أن نموذج شرام ينطلق من فكرة رئيسية محورها " دور وسائل الاتصال الجماهيري " واستخدامها كوسيط لدفع عملية التنمية بين المسؤولين والجمهور إلا انه للمتأمل في هذا النموذج يجد له جانبين أحدهما سلبي والأخر ايجابي ، بالنسبة للجانب الايجابي يتمثل في استخدام وسائل الاتصال الجماهيري مع المجتمعات النامية حيث تتسم بالبساطة وسرعة التأثير فيما يعرض ، وكذلك وصفه للمسئولية التي يجب أن يقوم بها الإعلام ودوره في التنمية أما الجانب السلبي هو تجاهله للاتصال الشخصي ودور قادة الرأي والجماعات المرجعية في المجتمعات النامية ، كذلك فهو يري أن السبيل الوحيد للمجتمعات النامية حتى تلحق بركاب الدول المتقدمة هو أن تتخلي عن عاداتها ومعتقداتها وأوضاعها الاجتماعية ، وبذلك يتجاهل الخصوصية الثقافية والاجتماعية لمثل هذه المجتمعات .

\*والمحور الثاني الخاص بالعيونة ، فيري معظم أفراد العينة أن نماذج التنمية الغربية فشلت في تحقيق التنمية ببلادنا بينما هناك عدد محدود في العينة يري أننا نحاول وفي طريقنا إلي التقدم وبالنسبة إلي مدي الموافقة علي الاعتماد علي هذه النماذج من اجل تحقيق التنمية فعلي نحو من ثلثي العينة رأى أن الاستقادة من الغرب واجبة لأنهم سبقونا في التقدم ويجب الاقتداء بهم ولكن بشرط أن نعدلها بما يتوافق مع ظروفنا وإمكانيتنا وعقيدتنا وعاداتنا وتقاليدنا ونقوم بعمل قولبة للمفاهيم الغربية بما يتناسب مع ثقافتنا ونعتمد علي النماذج الغربية لكن نقوم بأصلمتها أي نربط بينها وبين الإسلام ونضعها تحت إطار الإسلام وان طالما نجحت في الخارج لابد وان تنجح هنا ويرجع الفشل إلي طريقة تطبيقها، ولكن الثلث الأخر من العينة رفض تماماً الاعتماد علي النماذج الغربية بوصفها نماذج مستوردة وان كل شيء مستورد يعود بالنفع علي الدولة المصدرة وليس المستوردة كما أنها تزيد من التبعية للغرب وتزيد من الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة وانه إذا كان هناك أمل فيها لأصبحت معظم الدول النامية في ركب التقدم ولكن الفجوة بين الدول في ازدياد وكذلك داخل الدولة نفسها وذلك نتيجة عدم توحيد المفهوم لدي الجماهير ما بين الانقياد للغرب وبين التمسك بخصوصيتنا وقيمنا وهذا بدوره يؤدي للتفكك الاجتماعي الذي هو عنصر من عناصر التنمية .

ويري معظم أفراد العينة أن فشل نماذج التنمية الغربية يرجع للعديد من الأسباب منها:

- 1- لأنها قائمة علي تجربة خارجية وليس علي تجربتنا الذاتية .
- 2- نماذج مستوردة قامت علي أوضاع المجتمع الغربي وظروفه السكنية والثقافية والاجتماعية .
- 3- غير قادرة علي تفسير التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
- 4- لا تهتم بخصوصية كل مجتمع التاريخية والبنائية والمكانية.

### • الإجابة على التساؤل الثاني الخاص برؤية الإعلاميين في تطبيق النموذج .

رأى 75% من العينة استحالة تطبيق النموذج لكونه " مثاليا " ولا تستطيع أي دولة أن تطبقه مهما بلغت درجة الحرية التي تتيحها.

كما أوضح الإعلاميون أن الإعلام يمارس بالفعل دوراً حيوياً في التنمية من خلال برامج التوعية الصحية والزراعية وتنظيم الأسرة وبرامج محو الأمية وبرامج التوعية السياسية ، وتزداد ممارسة الإعلام لدوره في التنمية في الإعلام المسموع بشكل كبير يليه المرئي ثم المقروء .

وأشار الإعلاميون إلى أن المشاكل التي تعوق الإعلام ع ممارسة دوره في التنمية بشكل فعال تتمثل في : الأمية - الفقر - الجهل وانتشار الخرافات - انغلاق المجتمع داخل ذاته .

ومن الملاحظ أن المشاكل التي وضحها الإعلاميون هي مشاكل مجتمعية فقط.

### • الإجابة على التساؤل الثالث الخاص برؤية المعنيين بالتنمية في تطبيق النموذج .

يري أغلبية المعنيين بالتنمية علي نحو 95% من العينة أن النموذج مقبول لديهم ويمكن تطبيقه لكن هناك العديد من الصعوبات التي يمكن أن تواجهه .

ويري المعنيين بالتنمية أن الإعلام يمارس دوراً محدوداً للغاية في التنمية لا يكاد أن يذكر إن لم يكن يسير في الاتجاه المعاكس ، وإن المجتمع بحاجة لتطبيق النموذج .

وأشار المعنيون بالتنمية أن المشاكل التي تعوق الإعلام عن ممارسة دوره في التنمية بشكل فعال تنقسم إلي قسمين:

- أسباب مجتمعية :الفقر - الأمية - انعدام الوعي الثقافي .
- أسباب إعلامية : عدم الشفافية - عدم الاهتمام باحتياجات الجماهير - تسييس الإعلام والتدخل السياسي - عدم تدفق المعلومات بطريقة متكافئة وفي جميع الاتجاهات - عدم وجود مفاهيم هادفة لدي متخذي القرار السياسي - سلبية الإعلاميين وانقيادهم وراء الغرب - سيطرة المعننين.

### • للإجابة على التساؤل الرابع حول مدى توافق التشريعات الإعلامية مع النموذج نظرياً وعملياً ، سيتم طرح فرضيات

النموذج ومقارنتها بالقوانين من الناحية النظرية ومن خلال رأي العينة حول توافر هذه الفرضيات ومدى تطابقها بالواقع من الناحية العملية.

فرضيات النموذج ( الحرية - الاستقلالية - التعددية - المسؤولية - حث الدافع الإيماني ) .

### أولاً : حرية الإعلام .

حرية الصحافة والإعلام مفهوم واسع كان لا بد من وضع أبعاد بعينها إمكانية تقييمه بين النظرية والتطبيق ومن هذه الأبعاد :

- حرية التعبير عن الرأي والنقد والتعليق.
  - حرية الحصول علي المعلومات من مصادرها .
- سيتم تناول كل بعد منهما من منظورين أولهما القوانين التي تكفل الحرية وثانيهما القوانين التي تعوق مسيرة الحرية.



**البعد الأول من الناحية النظرية تنص المادة (47) من الدستور المصري الدائم 1971 علي أن :** " حرية الرأي مكفولة علي كل إنسان , حرية التعبير عن رأيه , نشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضماناً لسلامة البناء الوطني " .

وتنص **المادة (48)** من نفس الدستور علي أن " حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة علي الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض علي الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي وذلك كله وفقاً للقانون " .

والمادة **(208)** من نفس الدستور تنص علي " حرية الصحافة مكفولة والرقابة علي الصحف محظورة وإنذارها أو إيقافها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور وذلك كله وفقاً للدستور والقانون " .

وتنص **المادة (3)** من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 148 لسنة 1980 بشأن سلطة الصحافة علي " تكفل هذه اللائحة ممارسة حرية التعبير عن الرأي والفكر لكافة الصحفيين في كل ما يتعلق بشئون الصحافة أيا كانت اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية أو الحزبية وذلك في نطاق الموضوعية والرأي البناء " .

وتنص **المادة رقم (3)** من القانون رقم 96 لسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة علي أن " تؤدي الصحافة رسالتها بحرية واستقلال وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام في الاهتداء إلي الحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين " .

والمادة **رقم (4)** من نفس القانون علي أن " فرض الرقابة علي الصحف محظور " والمادة **رقم (174)** من قانون العقوبات بخصوص جرائم النشر تنص علي " يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب قولاً أو صياح جهراً أو بفعل أو إيماء أو كتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو أي وسيلة أخرى من وسائل العلانية فعلاً من الأفعال الآتية :

أولاً : التحريض علي قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصري أو كراهيته أو الازدراء به .  
ثانياً : تحبيذ أو ترويج المذاهب التي ترمي إلي تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة.

ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية علي ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها.

**المادة رقم (177)** يعاقب بنفس العقوبات كل محرض غيره بإحدى الطرق المتقدم ذكرها علي عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمراً من الأمور التي تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون " .

**المادة رقم (179)** من قانون العقوبات " يعاقب بالحبس كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها " .

مادة رقم (181) يعاقب بالحبس كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية " .  
مادة رقم (182) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد علي عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل دولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته.

مادة رقم (184) يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد علي عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة.

مادة رقم (185) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد علي عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفاً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة .

▪ **البعد الأول من الناحية العملية** تباينت آراء العينة حول حرية الإعلام فكانت تتراوح بين نسب 5% إلي 75% وذكرت العينة أن هناك خطوطاً حمراء ضمنية لا يمكن الاقتراب منها مثل المساس برأس النظام السياسي أو بعض الوزراء كما أن وجود قوانين مثل قانون الطوارئ وحبس الصحفيين كفيلان لعدم إطلاق حرية الرأي. وان الحرية المتاحة غير مستغلة بالأسلوب الأمثل الذي يساعد علي التنمية والارتقاء بالإفراد وإنما الحرية في عرض المواد الترفيهية الغير لائقة.

▪ **البعد الثاني من الناحية النظرية** نجد انه المادة رقم(5) من قانون سلطة الصحافة رقم 148 لسنة 1980 تنص علي : " للصحفي الحق في الحصول علي الأنباء والمعلومات والإحصائيات من مصادرها وله الحق في نشرها ولا يجوز إجباره علي إفشاء مصادر معلوماته وذلك كله في حدود القانون " .  
المادة رقم (82) من نفس القانون تنص علي : " لا يجوز تعريض الصحفي لأي ضغط من جانب أيه سلطة كما لا يجوز إجباره علي إفشاء مصدر معلوماته ولو كان ذلك في نطاق تحقيق جنائي " .  
وتنص المادة رقم (8) من القانون رقم 96 لسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة علي أن " للصحفي حق الحصول علي المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقاً للقانون من مصادرها سواء كانت حكومية أو عامة كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها " .

▪ **البعد الثاني من الناحية العملية** أوضحت آراء العينة انه ليس هناك حرية للصحفيين في الحصول علي المعلومات وإنما هناك صحفيون بعينهم محددون من قبل الحكومة المسموح لهم بذلك وليس كل الصحفيين .

ثانياً : استقلال الإعلام .

▪ **من الناحية النظرية** فان المادة (206) من الدستور المصري الدائم 1971 تنص علي أن : " الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها علي الوجه المبين في الدستور والقانون " .

مادة (1) من قانون سلطة الصحافة رقم 148 لسنة 1980 " الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير " .  
مادة (3) "الصحفيون مستقلون ولا سلطان عليهم في أعمالهم لغير القانون".  
مادة (6) من القانون رقم 96 لسنة 1996 تنص علي أن : الصحفيون مستقلون لا سلطان عليهم في أداء عملهم لغير القانون .

▪ ومن الناحية العملية كانت آراء العينة حول استقلال الإعلام ما بين 1% إلي 50% .

ثالثاً : تعددية الإعلام .

المقصود هنا بالتعددية التنوع والتعددية الفكرية والمناخ التنافسي الذي يسمح بالتعبير عن كافة الآراء ومن هذا المنطلق فان التعددية يمكن قياسها من الناحيتين النظرية والعملية من منظورين :

- التعددية التي تتاح نتيجة حرية إصدار الصحف (الملكية)
- التعددية في الأداء الإعلامي وذلك سيكون في الجانب العملي فقط لعدم توافر قوانين تنظم التعدد في الأداء ولكن يمكننا اعتباره أيضاً مؤشراً للنوع السابق ونتيجة له.

من الناحية النظرية نجد أن المادة (13) من قانون سلطة الصحافة رقم 148 لسنة 1980 تنص علي " حرية إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقاً للقانون " .  
مادة (19) " ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقاً للقانون " .  
وتنص المادة (209) من الدستور المصري 1971 علي : "حرية إصدار الصحف وملكيتهما للأشخاص الاعتبارية العامة والخارجية والأحزاب السياسية , مكفولة طبقاً للقانون وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب علي المبين للدستور " .

أما بخصوص القانون رقم 96 لسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة فقد أقر في مادته (52) علي أن :

" حدد القانون أن أشكال الملكية المسموح بها طبقاً له في ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وان اشترط في الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة اسمها جميعها اسمية ومملوكة للمصريين وحدهم وبحيث لا يقل رأس المال المدفوع من مليون جنيه إذا كانت صحيفة يومية ومائتين وخمسين ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ومائة ألف جنيه إذا كانت شهرية."

من الناحية العملية أوضح العينة أن للملكية أشكال محددة وانه حتى الآن لم تتاح الملكية الخاصة للفرد رغم أنها مؤشراً من أهم مؤشرات حرية الصحافة حيث سيساعد هذا علي التعددية الفكرية بشكل أكبر . كما أن الملكية لها أثرها علي مساحة الحرية المتاحة فبالرغم من وجود قنوات خاصة إلا أنها تحت سيطرة الدولة وتسير وفقاً لسياستها وان هذه مشكلة في الوطن العربي بأكمله .

أما الصحف الخاصة فإنها تعطي مساحة من الحرية ولكنها تقع تحت سيطرة الممول أو المعلن .  
وبخصوص التعددية في الأداء الإعلامي أوضحت العينة أن الإعلام المصري يسمح بطرح التعددية الفكرية في برامجه بنسب تتراوح بين 10% إلي 70% .

## رابعاً : مسئولية الإعلام .

▪ من الناحية النظرية فتتص المادة (207) من الدستور المصري 1971 علي :

" تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال وقد خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير وتعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهامها في تكوينه وتوجيهه في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ علي الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للمواطنين وذلك كله طبقاً للدستور والقانون " .

مادة (1) من قانون سلطة الصحافة رقم 148 لسنة 1980 " الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير " .

تنص المادة (2) من قانون سلطة الصحافة 148 لسنة 1980 " تستهدف حرية الصحافة تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة والإسهام في الترشيد للحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين " .

مادة (90) من نفس القانون تنص علي أن "حرية الصحفي أساسها الالتزام بالمقومات الأساسية للمجتمع الحر لنموه فلا يجوز أن تتخذ لتحريف هذه المقومات أو الإساءة إليها" .

وتنص المادة رقم (3) من القانون رقم 96 لسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة علي أن " تؤدي الصحافة رسالتها بحرية واستقلال وتهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام في الاهداء إلي الحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن ومصالح المواطنين " .

▪ ومن الناحية العملية تراوحت آراء العينة حول مسئولية الإعلام بين 10% إلي 60% وأكد الإعلاميون علي دورهم تجاه المجتمع والمشاركة في التنمية بينما أكد المعنيون بالتنمية علي ضآلة الدور الذي يقوم به الإعلام تجاه المجتمع بل علي العكس فانه يسير في اتجاه مضاد لتنمية المجتمع .

وترى العينة انه عملياً لا يتطابق النموذج الكلية مع الواقع الإعلامي وبالنسبة لنظرياً فيري الباحثين أن هناك توافق لحد كبير بين التشريعات وتطبيق النموذج غير أن هناك شقين يحولان دون هذا التوافق:

1- وجود قوانين صارمة تعوق العمل الإعلامي الحر المسئول المتعدد المستقل مثل حبس الصحفيين وقانون الطوارئ , وعدم إتاحة الفرصة للأفراد لإصدار الصحف الخاصة بهم .

2- تفعيل القوانين الموضوعية بما تنص عليه , حيث أن الحرية المعمول بها أقل من الحرية المنصوص عليها قانونياً .

### • الإجابة على التساؤل الخامس الخاص بالمعوقات التي تحول دون تطبيق النموذج :

رأت العينة أن من أهم معوقات النموذج ما يلي :

1-عدم وجود الأرض الخصبة الإعلامية لتطبيقه .

- 2- صعوبة التطبيق لأنه سيقابل إما بالاستنكار أو اللامبالاة.
- 3- صعوبة مساندة الدولة له.
- 4- الرفض لأسباب سياسية وأمنية .
- 5- الفكر العلماني .
- 6- عدم رغبة المسؤولين والعاملين بالإعلام للالتزام به بدليل عدم وجود مذيعة محجبة بقنواتنا الأرضية.
- 7- الحرية المسئولة تحكمها القوانين وليس الدين .
- 8- الإعلام مجرد مرآة للواقع , والواقع متدني وبه هبوط في معظم مؤسسات الدولة.
- 9- مقابله لكثير من المعارضين مثل :
  - المستفيدين من النظام الحالي .
  - صانعي القرار وكبار المسؤولين .
  - الضغط الشديد من الداخل والخارج .
  - العلمانيين .

• الإجابة على التساؤل السادس حول مقومات تطبيق النموذج وآليات تفعيله.

رأت العينة أن هناك من سيؤيد هذا النموذج ويسعي لتطبيقه ومنهم :

- الفقراء وعامة الشعب والبسطاء .
- النخبة المثقفة المهتمة بالتنمية .
- أي إنسان حر مهما كانت ديانتته وانتماءاته .
- 
- رأيت العينة أن آليات تفعيل النموذج :
- 

وجدت العينة انه إذا كان لنا أن نتبنى هذا النموذج لابد من أن تتبناه الدولة ويصبح مشروعاً وهدفاً قومياً يشارك فيه الإعلام وان يتم التعاون بين أجهزة الإعلام وكل من وزارة الأوقاف والأزهر ومراكز الشباب .وكذلك التعاون مع الوزارات والجمعيات الأهلية والجوامع والكنائس .

- أن يتم تفعيله جماهيرياً من خلال المشاركة الشعبية .

- للإجابة على التساؤل السابع حول دور الجانب الروحي في إحداث التنمية سيتم عرض رأي العينة في هذا مع عرض دراسة حالة استخدمت الجانب الروحي من أجل التنمية وهو برنامج صناعات الحياة.

## أولاً : رأي العينة في دور الجانب الروحي في التنمية .

- رفض نحو ما يقرب من ثلث العينة إدخال الجانب الروحي في التنمية , وأنه لا علاقة له بالتنمية من الأساس وان الإنسان يتحتم عليه أن يكون أفضل من أجله وان يتحمل مسؤوليته بنفسه بعيداً عن الدين والجانب الروحي لأنها علاقة خاصة بين كل فرد وربّه وهناك علمانيين وملحدين نجحوا وحققوا انجازات كبيرة واستطاعوا تنمية بلادهم .
- بينما ثلثي العينة أكدوا علي ضرورة الدافع الإيماني لحث المواطنين للمشاركة في التنمية وأنه السبيل الوحيد لمجتمعاتنا الإسلامية , حيث يعتبر محركاً قوياً لتفعيل الحضارة الإسلامية.

## ثانياً : تحليل دراسة الحالة ( برنامج صناع الحياة ) .

دراسة الحالة ( صناع الحياة ) هو برنامج يحث علي التنمية بالإيمان من خلال استخدام المفاهيم التنموية الإسلامية ، وتحول نتيجة رد فعل الجمهور واستجابته معه إلي مشروع حضاري تنموي يسعى لعمل نهضة شاملة في كافة مجالات ومناحي الحياة من خلال غرس قيم النجاح في نفوس المشاركين وتحريك الطاقات الكامنة داخلهم وتوجيهها نحو تنمية المجتمع ، حيث تم إشهار 14 جمعية في مصر باسم صناع الحياة تفاعلاً مع البرنامج ومعاونة له في تفعيل أطروحات البرنامج بالإضافة إلي موقع عمرو خالد مقدم البرنامج الذي كان وسيلة اتصال بين كل من البرنامج والجمعيات (الفرق) والجمهور .

ومن تحليل البرنامج وجد الباحثين أنه يسير علي خطين متوازيين من الاستمالات العقلية والعاطفية ؛ الاستمالات العقلية عن طريق عرض نماذج ناجحة وإيجابية من السلف القديم وكذلك نماذج معاصرة , وأيضاً وضع أسس نظرية للتفكير وكيفية تحديد الأهداف والاستعانة بالأرقام والإحصائيات والمعلومات. والتأثير عاطفياً من خلال التأثير بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والربط بين الدنيا والآخرة ووضع تفسيراً للآيات تخدم فكرة كل حلقة . وكل الحلقات تحت إطار واحد وهو تشجيع الشباب لعمل التنمية عن طريق استخدام المفاهيم الإسلامية.

## وتمثلت أهداف البرنامج والمشروع ما يلي :

- 1- المساعدة علي عمل نهضة تساهم في دفع العالم العربي إلي مزيد من النمو والازدهار .
- 2- المساعدة علي إيجاد جيل جديد له دور مؤثر وفعال في تنمية المجتمع .
- 3- استبدال حالة اليأس والإحباط لدي الشباب العربي بحالة من الأمل والتفاؤل بمستقبل أفضل.

## وكان البرنامج يتوجه بالأولوية إلي :

- 1- الشباب.
- 2- المرأة.
- 3- المواطن العربي عموماً أياً كانت جنسيته أو ديانته.

وتكون البرنامج من ثلاث مراحل أساسية وكل مرحلة عدد من الحلقات التلفزيونية والتطبيقات العملية بالإضافة إلي مرحلة رابعة وهي المتابعة من خلال الانترنت .

- **المرحلة الأولى :** مرحلة فك القيود وتم تحديدهم ( الايجابية - الشعور بالمسئولية - الانتماء والمرجعية للإسلام - الجدية وبذل الجهد - إدراك قيمة الوقت - العمق الثقافي - الإلتقان في العمل - المحافظة علي الموارد - تذوق الفن والجمال - وجود هدف في الحياة ) .

- **المرحلة الثانية :** مرحلة الإقلاع ( رسم صورة النهضة ) وتحديد مجالات النهضة في 22 مجال وهم :  
( الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الصناعة والإنتاج - الزراعة وإنتاج الغذاء لتحقيق الاكتفاء - البحوث العلمية والاختراعات - انتقال الأفراد وحركة البضائع - البيئة - تدين أهل بلدي - العلاقات الدولية - التعليم بمراحله - السكنية الاجتماعية والأسرة - المؤسسات الدينية - السياحة - البطالة وتشغيل الشباب - مشكلات الزواج - الإعلام بوسائله المختلفة - الرياضة - الصحة النفسية والبدنية - الثقافة والفنون - التجارة والاقتصاد - الوحدة الوطنية - التدريب المهني - الجمعيات الأهلية والعمل التطوعي ) .

- **المرحلة الثالثة :** تنفيذ مشروعات النهضة حيث استطاع البرنامج بالفعل في شحذ طاقات الشباب وتحقيق العديد من المشروعات مثل :

• مشروع لا تؤذنا بدخانك : شارك فيها 700 ألف شاب وفتاة و اختارته منظمة الصحة العالمية كأفضل مشروع لعام 2004 .

• مشروع حماة المستقبل : عقد الدورات التدريبية وتكوين فرق للتوعية في 7 دول عربية وبلغ عدد المتدربين 8000 متدرب والمدربين 5000 مدرب .

• مشروع جمع الملابس : حيث يتمثل هدفه في ترسيخ قيمة المحافظة علي الموارد وتم توزيعها بإقليم دارفور بالسودان لتحقيق التكافؤ بين الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة والتكامل بين بلدان الوطن العربي .

• مشروع زراعة أسطح المنازل: إقامة أكثر من 200 ندوة عن طريقة زراعة الأسطح وتم زراعة أسطح ما يقرب من 250 مدرسة و20 كلية من الجامعات العربية ومئات المنازل بالوطن العربي .

• مشروع المنتديات الصحية : تم إنشاء 350 منتدى صحي علي مستوي الوطن العربي وكذلك عقد اتفاقية شراكة مع منظمة الصحة العالمية لتوفير وسائل الإيضاح والمواد اللازمة لاستخدامها في التوعية .

• المشروعات الصغيرة : إنشاء مكتب استشاري علي موقع عمرو خالد دوت نت لدعم المشروعات الصغيرة شارك فيه 13 ألف شاب و 6 آلاف خبير ، وأقيم أكثر من 20 معرض لمنتجات المشروعات الصغيرة علي المستوي العربي ، وشارك أكثر من مليون و400 ألف شاب وفتاة في الاستقصاء حول استعدادهم لإقامة مشروعات صغيرة .

• مشروع دار الترجمة : بلغ عدد المترجمين 440 مترجم إلي 12 لغة .

• مشروع محو أمية الكمبيوتر : تعاونت فرق صناع الحياة بإعطاء دورات تدريبية مجانية وتوفير مواد تعليمية للمتدربين، وبلغ عدد المتدربين التي تم محو أميتهم 20 ألف شخص أغلبهم من النساء .

- مشروع موقع التكنولوجيا : الاستفادة من طاقات الشباب وتنمية الطاقات الابتكارين لديهم وتفعيلها.
- مشروع وضع رؤية جديدة لمنظومة التعليم : الهدف من هذا المشروع طرح أفكار جديدة تجعل التعليم يسهم في حل مشكلة البطالة عن طريق ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل .
- مشروع الفيديو كليب الهادف : يهدف هذا المشروع للاتجاه إلي الفن الهادف البناء الذي يرفع ويشحذ طاقات الشباب وتم إرسال أكثر من 3200 كلمات أغنية هادفة تعبر عن إمكانيات ومواهب حقيقية.

## الخلاصة :

بعد إثبات فشل نماذج التنمية الغربية في إحداث التنمية , كانت الضرورة لابتكار نموذج خاص بنا وبخصوصيتنا الثقافية كمجتمعات عربية وإسلامية وسعي هذا البحث لاختبار نموذج إعلامي للتنمية من منظور إسلامي وذلك في ضوء فرضياته التي نقارنها بواقعنا الإعلامي لنقف علي معوقات تطبيقه وكذلك آليات تفعيله وذلك من خلال المقابلات المتعمقة مع المعنيين بالتنمية وكبار الإعلاميين وأيضاً تحليل للبيانات الثانوية لمعرفة طبيعة وأداء وسائل الإعلام مع دراسة حالة علي برنامج (صناع الحياة) وأظهرت النتائج صعوبة تطبيق هذا النموذج , وان مجتمعنا غير مهياً لتطبيق هذا النموذج وذلك للأسباب الآتية :-

- اختلاف رؤية كل من الإعلاميين والمعنيين بالتنمية حول مدي إمكانية تطبيق النموذج , وكذلك في حدود الدور الذي يقوم به الإعلام في التنمية والمشاكل التي تواجه الإعلام , مما يعني هذا أن كل منهما يسير في اتجاه مختلف عن الآخر وان كل منهما يؤدي عمله بمعزل عن الآخر ؛ فالمعنيين بالتنمية بمعزل عن الإعلام ولا يشاركون في وضع أجندة البرامج التنموية وكذلك الإعلاميين مغلقين داخل ذاتهم ويرون أنهم يحسنون صنعا تجاه التنمية وان ما يعوق عملهم هي فقط الأسباب المجتمعية المتمثلة في الفقر والمرض والتخلف والجهل .
- كما أن ارتفاع نسبة الإعلاميين التي ترى استحالة تطبيق النموذج تؤكد النتيجة بأن أول من يعارض تطبيق النموذج هم الإعلاميين والمسؤولين بالجهاز الإعلامي .
- الفجوة في التشريعات بين النظرية والتطبيق , فبالرغم من وجود تشريعات تكفل حرية الإعلام وحظر الرقابة عليها إلا أن هذه القوانين غير مطبقة بالواقع .
- بالإضافة إلي وجود قوانين متضاربة ما بين القوانين التي تكفل الحرية للصحفيين والقوانين التي تعاقب الصحفيين علي حريتهم مثل حبس الصحفيين , فهنا لا يشعر الإعلامي بالأمان طالما هناك قيود تعرضه للحبس والغرامة , فابتعد الإعلاميين عن ممارسة دورهم الرقابي والتنموي واتجهوا إلي مزايفة الواقع والترفيه عن المجتمع .

ودراسة الحالة " برنامج صناع الحياة " أثبتت إمكانية تطبيق النموذج وفعالتيه , حيث انه برنامجاً واحداً فقط استطاع تحقيق العديد من الانجازات التنموية بالوطن العربي وهذا يؤيد الرأي بان الدافع الإيماني أساسي في تنمية مجتمعاتنا العربية والإسلامية .

ويري الباحثين انه حتى يتمكن للنموذج التطبيق والنجاح لا بد وان يراعي تحقيق العديد من الاعتبارات منها :



1- اعتبارات مؤسسية : أن يتم الموافقة عليها من الدولة والحكومة والهيئات والمؤسسات الحكومية وان يتم تبني هذا النموذج قومياً .

2- اعتبارات قانونية :

- مراجعة التشريعات لإلغاء وتعديل ما يتعارض مع حرية العلام وخاصة إلغاء قوانين عقوبات السجن .
- ضمان الحق في الوصول للمعلومات بما يكفل للصحافة القوة للقيام بدورها في الرقابة في عصر المعلومات.
- ضمان استقلال مؤسسات إعلامية والبعد عن الضغوط التي يتعرض لها الصحفيين والإعلاميين .
- إطلاق الحريات في إصدار الصحف وإطلاق الملكيات الفردية الخاصة لإعطاء مساحة من التعددية الفكرية والأدائية .

3- اعتبارات إعلامية : - من خلال تدعيم إحساس الإعلاميين بمسئوليتهم تجاه المجتمع لتمنيته ولارتقاء به .  
- أن يتم تحديد البرامج التثموية بوسائل الإعلام وفقاً لاحتياجات المجتمع وليس وفقاً لما يراه الإعلامي .

- 4- اعتبارات جماهيرية ومجتمعية : - أن يتم تفعيله جماهيرياً .
- ألا يكون الاتصال رأسي الاتجاه بل يكون اتصالاً في كل الاتجاهات.
  - مشاركة الجمهور في وضع الأجندة الإعلامية التثموية.
  - مساعدة الجمعيات الأهلية والمساجد والكنائس لتدعيم الجماهير .

## المراجع

### أولاً : الكتب العربية :

1. أسما حسين حافظ : التشريعات الإعلامية ، ( القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ، 1991 ) .
2. جمال عبد العظيم : حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية ، ( القاهرة : دار الصفا للنشر ، 2001 ) .
3. سعيد عبده نجده : العولمة وحرية الإعلام ، ( الزقازيق : 1991 ) .
4. شاكرا إبراهيم : الإعلام ودوره في التثمية ، ( ليبيا : منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ، 1980 ) .
5. شاهيناز محمد طلعت : وسائل الإعلام والتثمية الاجتماعية ، الطبعة الثالثة ، ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1995 ) .
6. صلاح الدين عبد الحميد محمد : قياس دور وسائل الإعلام في التثمية ، ( القاهرة : 1982 ) .
7. عمر الخطيب : الإعلام التثموي ، ( القاهرة : دار العلوم للطباعة والنشر ، 1983 ) .

8. ليلي عبد المجيد : تشريعات الإعلام في مصر ، الطبعة الثانية ، ( القاهرة : 2004 ) .
9. محمد كمال الدين إمام : النظرة الإسلامية للإعلام ، ( الكويت : دار البحوث العلمية ، 1983 ) .
10. محمد مصطفى الأسعد ، اسكندر الديك : دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة ، الطبعة الأولى ، ( القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1993 ) .
11. محمد منير حجاب : الإعلام والتنمية الشاملة ، ( القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 1998 ) .
12. جيهان رشدي : الإعلام في الدول النامية : الأسس العلمية لنظريات الاتصال ، ( القاهرة : دار الفكر العربي ، 1971 ) .

#### ثانيا : الدراسات في الدوريات العربية :

1. أسامة بن صالح حريري : مستقبل الإعلام الإسلامي ، مجلة البحوث الإعلامية ، العدد السادس عشر ، ( القاهرة ، كلية الإعلام : 2001 ) .
2. إسماعيل عبد النبي شاهين : الإعلام والتنمية ، المؤتمر العلمي الثاني ( حلوان : كلية الحقوق ، 1991 ) .
3. جمعة أحمد قاجة : التشريعات الإعلامية ومستقبل العمل الإعلامي الرسمي ، مجلة البحوث الإعلامية ، العدد السادس عشر ، ( القاهرة : كلية الإعلام ، 2001 ) .
4. جيهان يسري : دور إذاعة شمال سيناء في تنمية المجتمع المحلي ، مجلة البحوث الإعلامية ، العدد العاشر ( القاهرة : كلية الإعلام ، 1999 ) .
5. حسن علي محمد علي : الاتجاهات الحديثة في دراسات استخدام الراديو والتلفزيون في تنمية المجتمعات المحلية في الدول النامية ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد الثامن ، ( القاهرة : كلية الإعلام 2000 )
6. خالد صلاح الدين حسن : اتجاهات الجمهور والإعلاميين نحو أداء القنوات التلفزيونية الخاصة بمصر ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع ، الجزء الثاني ( القاهرة : كلية الإعلام ، 2003 ) .
7. صابر سليمان عشرين : الضوابط الأخلاقية والقانونية اللازمة لعمل القنوات العربية والخاصة رؤية مستقبلية ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ، الجزء الأول ، ( القاهرة : كلية الإعلام ، 2005 ) .
8. صلاح الدين حافظ : حرية الصحافة والتطور الديمقراطي ، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد السادس والستون ( القاهرة : المركز العربي للدراسات الإعلامية ، 1992 ) .
9. عواطف عبد الرحمن : حول إشكالية الإعلام والتنمية ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد الرابع ، المجلد الثالث عشر ، ( القاهرة : 1985 ) .
10. محمد السماك : الإعلام الإسلامي في الشرق الأوسط ، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد السادس والستون ، ( القاهرة : المركز العربي للدراسات الإعلامية ، 1992 )
11. محمود عبد العاطي : دور إذاعة جنوب سيناء في تنمية المجتمع المحلي ، مجلة البحوث الإعلامية ، العدد العاشر ، ( القاهرة : كلية الإعلام ، 1999 ) .

#### ثالثا : الكتب والبحوث الأجنبية :

1. Ank Lindon : " communicating the right to development " , the international journal for communicaton studies , vol 3-4 , july 1999.
2. Basyouni Hamada : " Islamic cultural theory , arab media performance and public opinion" , Hampton press , ink . cresskill , new jersey,USA,2001.

3. Basyouni Hamada : " development communication a critical Appraisal", journal of global communication research association , 2004 .
4. Gees J . Hamelink : " global discourse and local reading of development " , the international journal for communication studies , vol.6, 2002 .
5. Jan Servaes : "communication for development approaches to development studies on communication for development " , UNESCO , (Paris :2003) .
6. Jan Servas : " development communication approaches on international perspective" , approaches to development studies on communication for development ,UNESCO, (paris :2003).
7. Royal Coke : "threads of development communication, approaches" , studies on communication , UNESCO, ( Paris : 2003 )

#### رابعاً : رسائل الماجستير والدكتوراه غير المنشورة .

1. إبراهيم سعيد عبد الكريم : دور إذاعة وسط الدلتا في خدمة المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1989 ) .
2. بركات عبد العزيز : التخطيط الإذاعي المحلي ودوره في تنمية المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1984 ) .
3. حسام الدين محمود : المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية ، دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية من 1991-1994 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، 2000).
4. حنان فاروق محمد جنيد : دور الاتصال في انتشار المستحدثات ، دراسة تطبيقية علي انتشار مجموعة من المستحدثات الاقتصادية والصحية في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة 1990،
5. سامي عبد العزيز : العلام المحلي في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1984 ) .
6. سعيد عبده نجيدة : حرية الصحافة في مصر بين النظرية والتطبيق منذ صدور دستور 1923 وحتى مارس 1954 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1991 ) .
7. سليمان سالم صالح : مفهوم حرية الصحافة ، دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة في الفترة من 1945 - 1985 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1991 ) .
8. عبد الفتاح مراد : قوانين الصحافة والنشر والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات ، ( الإسكندرية : شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الالكتروني ، 2004 ) .
9. عبد الفتاح مراد : قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم 195 لسنة 2003 والقرارات المكملة له ، (الإسكندرية : شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الالكتروني ، 2004 ) .
10. عبد الوهاب أحمد محمد كحيل : الإعلام الإسلامي في مجتمع الرسول (ص) في المدينة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ( كلية الآداب ، قسم إعلام ، جامعة عين شمس ، 1983 ) .
11. عوض عبد القادر عبد الله : دور الإعلام في التنمية الاجتماعية ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1978 ) .

12. ليلي عبد المجيد : السياسة الإعلامية في مصر من يوليو 1952 وحتى مايو 1971 ، رسالة دكتوراه ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1982 ) .
13. ميرفت محمد كامل : تأثير وسائل الاتصال علي تنمية الوعي الصحي في مصر ، رسالة ماجستير ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1986 ) .
14. منصور علي كدسة : دور الإعلام في تحديث المجتمعات النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ) .
15. يوسف مرزوق : الإذاعات الإقليمية في الدول النامية مع دراسة الإذاعة الإقليمية في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ( كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1989 ) .